

Distr.: General
17 March 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام
ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه بيانا أصدرته وزارة خارجية دولة فلسطين أدانت فيه مصادقة
”الكنيست“ الإسرائيلي على القانون الذي يحظر رفع الأذان (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية
الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسائل المتطابقة المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

وزارة الخارجية: غياب المحاسبة الدولية شجع الاحتلال على إقرار قانون (المؤذن) العنصري

تدين وزارة الخارجية بأشد العبارات مصادقة "الكنيست" الإسرائيلي بالقراءة التمهيدية على ما بات يُعرف بقانون "المؤذن"، وتعتبره امتداداً لمسلسل التشريعات العنصرية التي يتبارى اليمين الحاكم في إسرائيل على تشريعها يومياً، بهدف تكريس الاحتلال وفرض القانون الإسرائيلي بالتدريج على الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعميق سياسة الفصل العنصري البغيض في إطار الدولة الواحدة. كما يأتي إقرار هذا القانون في إطار حالة التنافس القائمة بين أجنحة اليمين على إرضاء جمهور المتطرفين والمستوطنين. إن إقرار هذا القانون يعتبر شكلاً متقدماً من أشكال التحريض العنصري ضد الفلسطينيين، ويشجع على نشر الحقد والكراهية بين أتباع الديانات السماوية في فلسطين، بديلاً لثقافة التسامح والسلام.

إن الوزارة تعتبر أن الاكتفاء ببيانات الإدانة الشكلية التي صدرت ضد هذا القانون وغيره من القوانين العنصرية، والتي لم تترافق بخطوات عملية رادعة، قد شجع حكومة بنيامين نتنياهو على المضي قدماً في إجراءات المصادقة على هذا القانون من جهة، وشكل حافزاً لها للتمادي في تأسيس نظام فصل عنصري بغيض في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتطالب الوزارة المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة المختصة بالتدخل العاجل لوقف إقرار هذا القانون، وضمان حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة في فلسطين. إن محاسبة إسرائيل على تشريعها العنصري وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي وفرض عقوبات عليها هما الكفيلان بردع الاحتلال وإجباره على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية.